صندوق الاستثمارات السعودي يتنازل عن أرباحه بـ «الكهرباء»

أعلنت الشركة السعودية للكهرباء، أمس الثلاثاء، عن صدور موافقة من قبل اللجنة الوزارية المفوضة لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء على التنازل عن نصيب صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق) في الأرباح التي توزعها الشركة السعودية للكهرباء عن العام المالي 2019.

ويمتلك الصندوق في الشركة حصة قدرها 3.09 مليون سهم تمثل 74.31 بالمئة من إجمالي أسهم الشركة.

وأشارت الشركة، في بيان للسوق المالية السعودية تداول إلى أن الهدف من التنازل عن الأرباح هو تحقيق الأهداف المرجوة لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء وضمان الاستدامة المالية والتشغيلية للشركة والبحث عن الطرق المناسبة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها.

والكيانات المتضررة من كورونا

المركزي يعلن ضوابط التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل وضع الضوابط للتمويل الميسر المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقال الهاشل الذي يترأس اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي خلال مؤتمر صحفي عقد (عن بعد) عقب الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء برئاسة سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح إن المقصود بالمتضررين «المؤسسات التي كانت تقدم قيمة مضافة وتقوم بأنشطة حيوية في الاقتصاد الوطني وتعمل بكفاءة قبل الأزمة الحالية وتضررت أوضاعها نتيجة الأحداث الراهنة».

وأوضح أنه سيتم تقديم سيولة لهذه المؤسسات عن طريق البنوك الكويتية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث تغطي احتياجات تلك المؤسسات والقطاعات وتمنع تحول أزمة السيولة قصيرة الأجل التي تعانيها حاليا إلى أزمة ملاءة.

وأفاد أن الهدف من تمويل هذه المؤسسات هو الحفاظ على العمالة الوطنية في القطاع الخاص والتي يقارب عددها نحو 73 ألف مواطن ومواطنة مبينا أن الضوابط تشمل كذلك زيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص مع نهاية العام المقبل.

وأشار الهاشل إلى أن الضوابط تستهدف الحفاظ على انسيابية التدفقات النقدية بين القطاعات إذ أن أوجه استخدام هذا التمويل يجب أن تكون للنفقات التعاقدية الدورية مثل الرواتب والإيجارات وغير موجهة لسداد تسهيلات سابقة على أن تتولى البنوك متابعة وإدارة هذه الأموال. وذكر أن «أي عميل غير منتظم في سداد التزاماته المالية قبل الأزمة لن يستفيد من هذا التمويل الميسر» معتبرا أن الشريحة المستفيدة من هذا التمويل هي (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) و(الشركات والافراد) الذين اثبتوا كفاءة اقتصادية في فترة ما قبل الأزمة.

وبين أن (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) ستحصل على تمويل مشترك من قبل البنوك المحلية و(الصندوق الوطني) تمتد فترته من سنتين إلى ثلاث سنوات «على ألا تتجاوز الفائدة معدل 2.5 في المئة سنويا بحيث تتحمل الدولة الفائدة عن السنتين الأولى والثانية في حين يدفع العميل بحلول الثالثة للتمويل المقدم من البنوك فقط والذي تقدمه من مواردها الخاصة».

واستدرك محافظ (المركزي) قائلا إن «البنوك المحلية ستتحمل المسؤولية في إدارة هذه المديونية والمخاطر الائتمانية الناجمة عن التمويل والتحقق من استخدام هذه الأموال في الأوجه المحددة للصرف».

ولفت إلى أن الشريحة الثانية (الشركات والأفراد) تستفيد من قروض ميسرة للعملاء الذين تضرروا من هذه الأزمة ويكون التمويل كله من البنوك المحلية لمدة وفائدة مماثلتين على أن «تتحمل الدولة فوائد السنة الأولى وتتقاسم مع العميل فائدة السنة الثانية في حين يتحمل هو – العميل – فائدة السنة الثالثة».

وأكد أن مبادئ اللجنة التوجيهة العليا ترتكز على الحرص على المال العام ودرء الضرر عن المواطنين والمحافظة على الاقتصاد الوطني خصوصا (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) كونه القطاع الأكثر عرضة للضرر جراء الأزمة إلى جانب التأكيد على أهمية حماية العمالة الوطنية.

وقال الهاشل إن تركيز اللجنة منصب حاليا على طرح المعالجات الفورية وتقديم الحلول العملية والعاجلة لحماية الاقتصاد الوطني والتشارك بين جميع الأطراف في تحمل الأعباء حيث تتجاوز الظروف الراهنة قدرة طرف بمفرده على تحمل كلفة مواجهتها مما يتطلب حسا عاليا بالمسؤولية من الجميع.

الدكتور محمد الهاشل

اتحاد الصناعات يعقد جمعيته العمومية مستعرضاً إنجازات 2019

حسين الخرافي

عقد اتحاد الصناعات جمعيتة العمومية العادية وغير العادية ال28 امس الثلاثاء مراعيا التباعد الاجتماعي تطبيقا لتعليمات وإرشادات وزارة الصحة في ظل انتشار فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19).

واستعرض الحضور إنجازات العام الماضي ومنها تعديلات القانون 74/2019 لبعض أحكام القانون 49/2016 للمناقصات العامة وخاصة البنود المرتبطة بأولوية المنتج المحلي وتجديد الثقة بحسين الخرافي في رئاسة الاتحاد للدورة السابعة.

وقال الخرافي في كلمته خلال انعقاد الجمعية ان الاتحاد بذل الجهود المعهودة منه دائما لمواجهة كل التحديات التي مر بها القطاع الصناعي لتحقيق أفضل النتائج والتي انعكست إيجابا على المصانع المحلية في محاولة للمحافظة على كيان القطاع.

وأكد أن الاتحاد حل العديد من المشاكل الفردية أو الجماعية التي تواجه المصانع المحلية ومنها تقديم دراسة متكاملة لمشروع وحدة المعاجلة المركزية للمخلفات السائلة في منطقة صبحان.

واشار الى سعي الاتحاد لإرجاء قرار نسب العمالة الوطنية في المصانع إلى اشعار اخر لمزيد من الدراسة والاستمرار في المساعي لفك التشابك بين المؤسسات الحكومية علاوة على استمرار الجهود لمخاطبة المسؤولين في إعادة النظر في تعرفة الكهرباء للمصانع ذات الضغط العالي دعما للصناعات الحيوية.

وأشاد بالجهود المبذولة لنقل جميع الاختصاصات ذات الصلة بالقطاع الصناعي تحت مسؤولية الهيئة العامة للصناعة الكويتية بصفتها الجهة المختصة في الصناعات المحلية.

وذكر أن عام 2019 شهد تنظيم الاتحاد بعض اللقاءات المتعلقة بتعريف المصانع المحلية بفرص الاستثمار المتاحة في المشاريع الحكومية والاستمرار في تنفيذ الانشطة والبرامج ذات القيمة المضافة للقطاع الصناعي والتي ركزت على الاستثمار في العنصر البشري.

وقال الخرافي «ان كنا على قناعة بأن القطاع الصناعي جدير بمزيد من الاهتمام وأنه يستحق الدعم الحكومي لتحقيق جزء من خطة (كويت جديدة 2035) فإننا نأمل بأن يكون عام 2020 أكثر إشراقا بالنسبة لهذا القطاع خاصة وأنه تزامن مع بداية حكومة جديدة برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح».

ووافقت عمومية الاتحاد على جميع بنود جدول الاعمال وعلى تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 فضلا عن اعتماد الميزانية والحساب الختامي عن نفس السنة.

وتمت تزكية أعضاء مجلس الادارة السابق للسنوات الثلاث القادمة حيث أصبح عدد المرشحين للدورة ال28 لانتخابات مجلس الادارة مساويا لعدد الاعضاء المطلوب انتخابه وذلك بعد اعتذار بقية المرشحين تقديرا منهم للظروف الراهنة. وفاز المرشحون بالتزكية ليضم مجلس الادارة الجديد كلا من حسين الخرافي (رئيسا) وأحمد القضيبي (نائبا للرئيس) وعبدالله المطوع (أمينا للصندوق) وخالد المضف (أمينا للسر) وأنور بوخمسين وبراك الصبيح وخالد العبدالغني ومحمود الغانم وناصر الشرهان (أعضاء في مجلس الإدارة).

المؤشر العام للبورصة ينخفض بنحو 91.45 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على انخفاض مؤشر السوق العام 45ر91 نقطة ليبلغ مستوى 20ر4706 نقطة بنسبة هبوط بلغت 9ر1 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 6ر160 مليون سهم تمت عبر 8636 صفقة نقدية بقيمة بلغت 07ر36 مليون دينار.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 4ر2 نقطة ليبلغ مستوى 02ر4020 نقطة بنسبة هبوط بلغت 06ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر68 مليون سهم تمت عبر 2299 صفقة نقدية بقيمة 2ر3 مليون دينار

كما انخفض مؤشر السوق الأول 8ر135 نقطة ليبلغ مستوى 4ر5055 نقطة بنسبة هبوط بلغت 6ر2 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 13ر92 مليون سهم تمت عبر 6337 صفقة بقيمة 8ر32 مليون دينار

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 7ر39 نقطة ليبلغ مستوى 4ر3966 نقطة بنسبة هبوط بلغت 99ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر55 مليون سهم تمت عبر 2002 صفقة نقدية بقيمة 7ر2 مليون دينار

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (بتروجلف) و(قابضة م ك) و(تمدين ع) و(نابيسكو) أما شركات (بتروجلف) و(الدولي) و(بيتك) و(اهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (مراكز) و(منازل) و(مبرد) و(صناعات) الأكثر انخفاضا.

عبر الاتصال المرئي

لجنة التعاون المالي والاقتصادي الخليجي تختتم اجتماعها الـ 111

صالح الصرعاوي

اختتمت أمس الثلاثاء أعمال الاجتماع ال 111 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مستوى وكلاء وزراء المالية عبر الاتصال المرئي.

وقالت وزارة المالية الكويتية في بيان صحفي إن لجنة وكلاء وزراء المالية الخليجيين خلال اجتماعها التحضيري الذي يستمر يومين ناقشت العديد من المواضيع ورفع التوصيات المناسبة بشأنها للوزراء.

وأضافت أن الاجتماع شارك به كل من وكيل (المالية) صالح الصرعاوي وبمشاركة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خليفة العبري وحضور ممثلي الدول الأعضاء والأمانة العامة. وذكرت أنه تم خلال الاجتماع مناقشة ما يتعلق بالنتائج والتوصيات الواردة في اجتماعات اللجان المشتركة بين دول المجلس ذات الصلة بالتعاون المالي والنقدي والجمركي تمهيدا لرفعها الى وزراء المالية لاتخاذ ما يرونه مناسبا. وبينت أنه تم استعراض آخر التطورات حول حزم التحفيز الاقتصادية التي أقرتها دول المجلس والقرارات المتخذة لدعم الأنشطة الاقتصادية المتأثرة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) والدعوة للتنسيق الدائم لمواجهة الآثار المترتبة على هذا الوباء. وقالت إنه من المقرر أن ينعقد يوم غد الثلاثاء الاجتماع ال111 للجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وزراء المالية والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي.

النفط الكويتي يسجل 16.99 دولاراً

النفط الكويتي يسجل 16.99 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 42 سنتا ليبلغ 16.99 دولار مقابل 17.41 دولار في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وعالميا تحولت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي إلى سلبية للمرة الأولى في التاريخ لتنتهي الجلسة عند ناقص 37.63 دولار للبرميل مع اقبال المتعاملين على البيع بكثافة بسبب امتلاء سريع لمنشآت التخزين في المركز الرئيسي للتسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما.

كما تراجعت أيضا عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لكنها لم تصل إلى تلك المستويات الضعيفة بفضل وجود المزيد من قدرات التخزين المتاحة حول العالم. وأنهت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم مايو جلسة التداول امس منخفضة 55.9 دولار أو 306 في المئة لتبلغ عند التسوية ناقص 37.63 دولار للبرميل في حين اغلقت عقود برنت منخفضة 2.51 دولار أو 9 في المئة لتسجل عند التسوية 25.57 دولار للبرميل.

الأسهم الخليجية تتراجع على خلفية خسائر النفط

تراجعت أغلب البورصات الخليجية الرئيسية، أمس الثلاثاء، بنسب متفاوتة تراوحت بين 1.4 بالمئة وما يزيد عن 2 بالمئة بعد أن انهيار العقود الآجلة للنفط الأميركي تسليم مايو إلى ما دون الصفر لأول مرة في التاريخ.

وتراجع مؤشر السوق الرئيسية السعودي تاسي بنسبة 1.48 بالمئة ليصل إلى 6503.69 نقطة، وسط تداولات نشطة على أسهم مصرف الإنماء والرجحي والشرقية للتنمية وأرامكو وسابك. وتراجع سهم شركة أرامكو في السوق، بنسبة 1.83% ليصل إلى 29.45 ريال.

كما تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 2.02 بالمئة ليصل إلى 3888 نقطة وسط نشاط لأسهم البنوك. وهبط مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 2.3 بالمئة ليصل إلى 1843.96 نقطة.

وهبط مؤشر السوق الأول الكويتي بنسبة 1.25% ليصل إلى 5126.48 نقطة، كما تراجع مؤشر قطر بنسبة 1.09 بالمئة ليصل إلى 8352.6 نقطة، ومؤشر مسقط فقد 0.59 بالمئة ليصل إلى 3463.42 نقطة. فيما شهد مؤشر البحرين الارتفاع الوحيد بين الأسواق الخليجية بنسبة طفيفة بلغت 0.1% ليصل إلى 1320.32 نقطة.

«التجارة»: 8 محاضر ضبط لمحال تجارية مخالفة للإجراءات الاحترازية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس الثلاثاء تحرير ثمانية محاضر ضبط لمحال تجارية لم تلتزم بالقوانين والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19). وقالت (التجارة) في بيان لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان فرقها التفتيشية رصدت 389 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات فضلا عن إعادة فتح محلين تجاريين.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 79 فرعا تموينيا للتأكد من مدى إنسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 296 شكوى عبر الخط الساخن (135) و21 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 226 معاملة.